بسم الله الرحمن الرحيم

تقـديم

شغلتنى دراسة المفاهيم القانونية والسياسية فى القرآن الكريم لعدة عقود، فعزمت أن أسطر ما تيسر منها فى كتاب عام ٢٠٠٣ أسميته المصطلح القانونى فى القرآن الكريم، ورجوت أن يكون فاتحة ومحفزًا للباحثين فى فروع العلم المختلفة لإثراء علوم القرآن حتى يخرج تعريف هذه العلوم عن الدائرة الضيقة التى سجلها الإمام الزركشى فى كتابه «علوم القرآن» بجزأيه، وأن يقف دون آمال بعض شيوخ الأزهر الذين رغبوا أن تنفسح علوم القرآن لكل العلوم، ورأيت أن الإقبال على دراسة القرآن من زوايا كل علم سوف يجعل علوم القرآن شاملة لكل علم من شأنه أن يفتح طاقة أو يلقى ضوءًا أو يسهل وصول قارئ القرآن إلى كنوزه ومعانيه، ما دام القرآن معينًا لا ينضب وكتابا شاملا جامعًا أسهمت فى إثرائه كل العقول والأفهام على مر العصور، وكلما مر موكب القرآن على جيل من أجيال الباحثين المسلمين وغير المسلمين.

ولكن إصدار الكتاب لم يكن نهاية عهدى بهذه القضية، فقد ظل اهتمامى بها ورغبتى فى توسيع إطارها لكى تشمل القانون والسياسة معًا، رغم أن القرآن لم يرد به لفظ قانون أو سياسة، ولكن خلو القرآن من مصطلح معين لا يعنى إغفاله أو عدم أهميته، وهو ما دفع بعضًا ممن فى قلوبهم مرض فادعوا أن القرآن ضد الديمقراطية والحرية؛ لأن الكلمتين لم يعرفهما القرآن، بل تطاول بعض الباحثين غير المسلمين بالقول بأن القرآن لا يعترف بالعقل، وأنه يفارقه لمجرد أن القرآن قد خلا من ذكر هذه الكلمة، رغم أن القرآن يؤكد فى مواضع عديدة أنه نزل لأصحاب العقول، وأورد كل وظائف العقل من تفكر وتدبر وغيرهما.

وإنه وإن كان القرآن الكريم قد خلا من لفظ القانون أو السياسة، فإن نصوص القرآن قد تضمنت المعانى المختلفة بتعبيرات متباينة لتدل على المفاهيم التى قد لا تلتقى أو تفترق عن مفاهيم القانون والسياسة. والحق أن الكتاب الكريم هو قانون السماء، وأن تركيز القرآن على مصطلح الشريعة لا يعدو أن يكون جزءًا من الكل.

ولذلك رأينا أن تكون الدراسة الجديدة حول الفكر القانونى والسياسى فى القرآن الكريم شاملة ليس فقط للمفاهيم، وإنما لبعض التجارب التاريخية والممارسات التى أخبر عنها القرآن الكريم.

ولكن لهذه الدراسة ضوابط وحدود لا بد من بيانها بوضوح.

الضابط الأول: أن الدراسة لا تعالج الفكر القانونى والسياسى للقرآن الكريم، أى الفلسفة القانونية والسياسية للقرآن الحكيم، وإنما تهدف إلى تقديم بعض خصائص الفكر القانونى والسياسى واتجاهاته فى القرآن الكريم.

الضابط الثانى: اقتصرت الدراسة على الفكر القانونى والسياسى فى القرآن الكريم وليس فى الإسلام أو الشريعة الإسلامية، أو الفكر القانونى والسياسى الإسلامى، أى لعلماء المسلمين فى هذين البابين الكبيرين؛ وذلك حتى لا تتوزع الدراسة إلى خارج حدود القرآن، وحتى تكون إسهامًا مباشرًا فى علوم القرآن بالمعنى الذى صدرنا به هذه الدراسة.

الضابط الثالث: هو أن هذه الدراسة قد تحررت من الاستطرادات التاريخية والمرجعية والإشهادات القرآنية المكثفة؛ حتى لا يزدحم المقام بنصوص الذكر الحكيم ويطغى على الجهد العلمى فى هذه الدراسة؛ لأن الدراسة عمدت إلى استقراء النص، وغايتها الفكر الذى يشع به هذا النص؛ ولذلك أوردنا ما يلزم من نصوص تؤكد المعنى دون إسراف فى تخريج المعانى أو الاجتهاد.

الضابط الرابع لهذه الدراسة هو: أنها تجاور أحكام الشريعة فى المعاملات القانونية والسياسية، وتلتقى بها عرضًا أحيانًا، وقصدت ذلك عمدًا حتى تستطيع الدراسة أن تضيف إلى هذا الباب دون الغوص فى مواقف المذاهب والأئمة والتفاسير المختلفة للقرآن.

وأما الضابط الخامس والأخير فهو: أن اقتصار الدراسة على القرآن الكريم لم يغفل علاقة القرآن بالسّنة المطهرة والدور التشريعى للرسول الكريم، ولكننا فى نطاق أهداف الدراسة لم نجد ضرورة لربط الأحكام بما يدعمها من السنة، مرة أخرى حتى يكون التركيز على النص القرآنى دون أن نغفل عن حقيقة العلاقة الحميمة بين القرآن والسنة.

وعلى الله قصد السبيل.

د. عبد الله الأشعل

القاهرة ـ يونيو ٢٠٠٨

* * *

obeikandl.com